كلمة وفد جمهورية العراق

الى الدورة (٦١) للجنة حقوق الانسان

يلقيها سعادة السفير عمر البرزنجي

رئيس دائرة حقوق الانسان

في وزارة الخارجية

جنيف/٢٠٠٥

السيد الرئيس،

السيدة لويز اربور المفوضة السامية لحقوق الانسان،

اصحاب المعالي والسعادة،

ايها السيدات والسادة،

في البداية اتقدم اليكم سيدي الرئيس باخلص التهاني لانتخابكم بالاجماع رئيساً للدورة الحادية والستين للجنة حقوق الانسان.

كما اهنىء السيدة لويز اربور/ المفوضة السامية لحقوق الانسان لما تتحلى به من كفاءة ومقدرة عاليتين ستعزز مسيرة نجاح تطبيق حقوق الانسان في العالم.

ان هذا الحضور الكريم دلالة الاهتمام بحقوق الانسان من قبل الجميع. ونحن ابناء العراق الجديد حكومة وشعباً نتمنى أن نكون مؤهلين لهذا الحق السامي ونسعى جاهدين لتخليص الناس من الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الانسان على يد اخيه الانسان.

سيدي الرئيس،

نطمح ان يكون عراقنا الجديد عراقاً ديمقراطياً تعددياً فدرالياً موحداً يشارك العراقيون جميعاً في صياغة دستوره بكل ابناءه واطيافه.

ايها السيدات والسادة

اننا نفتخر بأن نأتي ونشاركم في هذا ألاجتماع المهم وجل توجهنا في تحقيق أماني أبناء شعبنا في ألامن والاستقرار والسعادة ومشاركة الجميع في بناء بلدنا الذي خرج من براثن الدكتاتورية والنظام الاستبدادي والحكم الفردي الذي دفع الشعب فيه اغلى ما لديه،

وفي هذا اليوم الذي نقف فيه هنا لنقرأ هذه الكلمة فان الجمعية الوطنية تجتمع في بغداد في جلستها الاولى بعد الانتخابات التي جرت لأول مرة منذ زوال النظام المجرم والذي ايضاً قصف بالمواد الكيمياوية السامة ابناء بلدي في حلبجة الشهيدة في كوردستان العراق في سنة ١٩٨٨ والذي راح ضحيته خمسة الآف شهيد وخمسة الآف جريح خلال ساعة وسقط الناس في البيوت والشوارع والطرقات كما تسقط اوراق الشجر في أيام الخريف حيث لم يميز بين صغير وكبير او بين رجل وأمرأة او مريض بل لم تنج من هذه الضربة حتى الحيوانات والطيور وكل ذي روح وتجاوز الى الزرع والمياه والبيئة.

فلم تكن هذه الجريمة هي الجريمة الوحيدة لها بل قتل ١٨٢ مائة واثنان وثمانون الف انسان رجالاً ونساءاً وصغاراً وكباراً في عملية أخرى سماها الانفال تسمية زوراً وبهتاناً وأغلب الظن انه دفنهم وهم أحياء دون رحمة ورافة، فكان حقاً نظاماً مرعباً لايتصف بالانسانية اطلاقاً وقتل من ابناء بلدي في جنوب العراق ووسطه وشماله اعداداً لاتصدق وقتل ثمانية الاف بارزاني من الذكور فقط دفعة واحدة ومارس كل انواع العنف والارهاب والقتل والاغتصاب بحيث اصبح الانسان العراقي في قفص كبير أسمه العراق فألاصل ان يعدم ويعذب ويقتل والعجب أن ينجو أحد من البطش والاعتقال والقتل، وكان يصدر قوانين علنية يعاقب فيها العراقيين بقطع الاذان ووشم الوجوه والذي يخاطر ولايخدم العسكرية التي لها أول وليس لها نهاية أي الخدمة ألالزامية التي تجاوزت في كثير من الاحيان العشرين سنة بحيث أن الكثير من الناس فكروا في ترك الجيش ألا ان عوائلهم كانت عرضة للاعتداء اذا ترك احدهم الجيش ووصل الامر الى ان رجلاً عرض على شاشة التلفاز

تم تكريمه لأنه قتل ابنه لهروبه من الخدمة العسكرية الطويلة لأنه لو لم يقتل ابنه لكانت تعرضت العائلة الى الابادة، فأكرموه وشجعوا الآباء على قتل ابنائهم إذا هربوا من الجيش وهذا هو السر في تهاوي الجيش في ٢٠٠٣/٤/٩، حيث ترك الكل وحدته العسكرية بل رأوها فرصة للنجاة وشروق الشمس التي طال ليلها ثلاثة عقود. فنحن العراقيين كنا نعرف أن العسكريين سوف يتركون وحداتهم العسكرية وفرصة لهم أن يعيشوا مع عوائلهم ويتركوا وحداتهم للدفاع ليس عن العراق أبداً وإنما عن صدام ونظامه الذي لايرحمهم، نعم تعرض الشعب العراقي لكل المآسي والقتل الجماعي والاعتقالات والاختفاء القسري دون استثناء وإن كان حصة الكورد والشيعة أكثر لأنه كان هناك أكثر من سبب لأبادتهم.

ولكن القاعدة عند النظام السابق ان كل من خالفه بكلمة او راي استحق الموت في نظره وبأبشع صورة وكلنا رأينا في شاشة التلفاز كيف كان النظام السابق يتفنن في قتل وتعذيب أبناء العراق بسبب الرأي او المعتقد بأساليب قتل وحشية قل مثيلها في العالم اجمع.

أما من ناحية الوضع الاقتصادي للشعب العراقي فقد عانى وعبر سنوات طويلة من انخفاض شديد في مستواه المعاشي حيث وصل راتب الموظف العراقي الشهري ثلاثة دولارات واستمر ذلك عقداً من الزمن مما اجبر الكثير منهم على بيع امتعتهم وتشغيل ابناءهم دون سن العمل القانونية لايجاد موارد اخرى للدخل، كل ذلك لكي يطول عمر النظام وعمر الديكتاتور، فبالرغم من كون العراق وكما هو معروف للجميع بلداً يزخر بالكثير من الثروات والحضارات العريقة، الا انه مر بفترات عصيبة نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي الذي عانى منه ولمدة ثلاثة

عشر عاماً نتيجة السياسات الاحادية الخاطئة التي مارسها النظام السابق والتي كانت السبب الاساس في حرمان مواطنيه من ابسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبقاً للمعايير الدولية بهذا الشأن.

بعد سقوط النظام السابق اخذت الحكومة الجديدة في العراق على عاتقها بالدرجة الاولى تحسين المستوى المعيشي للمواطن العراقي، وهذا ممكن تلمسه من خلال الارتقاء الملحوظ في مستوى رواتب واجور الموظفين والعاملين في مؤسسات الدولة بشكل عام والمواطن العراقي بشكل خاص، حيث اصبح مرتب الموظف الان لايقل عن مائة وخمسون دولاراً وتزداد تصاعدياً بالنسبة لعدد سنوات الخدمة وينتظر المزيد من الاجراءات التي تهدف للنهوض بالمستوى المعيشي ولتحسين الدخل الشهري للعراقيين.

وحاول الشعب وعلى مدى سنين طويلة التخلص من جبروت هذا النظام الوحشي الا انه اخمدها بكل وحشية وعنف من خلال قتل القائمين بها واقربائهم الى الدرجة الرابعة وهذا هو احد اسرار المقابر الجماعية لان العقوبة الجماعية كانت احد اساليبه الاساسية في اخفاء جرائمه المتكررة تجاه شعبه.

وهذا هو سر تسمية يوم ٢٠٠٣/٤/٩، يوما لسقوط الطاغية وتحرير العراق من براثن هذا النظام الذي شكل تهديدا للسلم والامن الدولي والمنطقة بشكل خاص. وبدا الشعب يتنفس شيئاً فشيئاً وأسسوا مجلس الحكم وكان هذا تاريخاً مهماً حيث ان خمسة وعشرين عراقياً مثلوا اكبر شريحة عراقية واستطاعوا بحق ان ينزعوا فتيل الحرب الاهلية التي كانت قابلة للحدوث نظراً لما زرعه النظام السابق من بذور

العداوة بينهم كقوميات واديان وطوائف واستطاع مجلس الحكم ان يتخذ خطوات مهمة جدا للتمهيد لاعادة السيادة الى العراق وتشكيل حكومة مؤقتة لفترة انتقالية ووضع جدول زمنيً لحين اجراء الانتخابات التي حدثت ونجحت نجاحاً كبيراً في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، وشارك فيها اكثر ابناء الشعب العراقي ولولا التهديدات الارهابية ومواقف بعض الفئات لكانت المشاركة اكبر بكثير، ومع هذا فإن العراقيين نجحوا في هذه الانتخابات ومن ثمارها ونحن نتحدث اليكم اليوم عقدت الجمعية الوطنية اولى جلساتها لإقرار انشاء اول حكومة عراقية منتخبة بشكل ديمقراطي.

سيدي الرئيس،

لاتزال هناك معضلة كبيرة نعاني منها وليس ابناء العراق فحسب بل اصبحت مشكلة العالم اجمع ومسوؤليته المشتركة الا وهي مسالة مكافحة الارهاب حيث يذهب ضحيته يومياً الكثير من المدنيين الابرياء بأساليب لاتقل وحشية عن نهج النظام السابق من قتل واختطاف واغتصاب وتفجير السيارات في الاماكن العامة والمكتظة بالمدنيين، حيث يشكل هؤلاء تهديداً مستمراً لحياة وأمن الشعب ، ومن المؤسف انه تم الكشف عن حالات لتعاون هؤلاء الارهابيين مع دول من خارج حدود العراق.

ان العراق اليوم يمر بمرحلة مراجعة القوانين والتشريعات كافة التي تسعى للنهوض بواقع المجتمع العراقي والتي من ضمنها تفعيل الهيئات واللجان الوطنية للنهوض بوضع المرأة والتي تمثلت بتفعيل عمل اللجنة الوطنية العليا لستراتيجية النهوض بالمرأة العراقية التي تراسها السيدة وزيرة الدولة لشؤون المرأة، واعادة هيكلة مؤسسات

العراق كافة بشكل ينسجم مع منهاج عمل بكين والقرارات الصادرة من الجمعية العامة التي تخص تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة المراة عام ٢٠٠٠. اضافة الى الهيئة العليا لرعاية الطفولة برعاية السيدة وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية.وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي زادت بشكل واضح وملموس خلال السنتين الماضيتين.

وقد انطوت الانجازات على اجراءات بالغة الاهمية تجسدت في مشاركة المرأة في هياكل السلطة وفي عملية اتخاذ القرارات تمثلت باشغال ثلاثة مقاعد للمرأة في مجلس الحكم الذي تشكل في تموز ٢٠٠٣، وتعيين اول وزيرة للاشغال والبلديات العامة ٢٠٠٣. وبعد تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية ٢٠٠٤ شغلت المراة ٦ مقاعد وزارية و٧ مقاعد لمنصب وكيل ومناصب قيادية في الوزارات كافة. كما تحقق للمرأة انجاز اخر تمثل باشغالها ما لايقل عن ٢٥% من مقاعد الجمعية الوطنية.

ان العراق اليوم يبذل جهوداً حثيثة، حكومة وشعباً من اجل ارساء سياسات تنموية جديدة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية وغيرها لاستعادة عافيتها من الدمار الذي اصابها في الحقبة الماضية بشكل يدفع باتجاه استغلال امثل من اجل زيادة رفاهية الافراد من جهة وخلق اقتصاد قوي من جهة اخرى.

وهنا يجب ان نشير الى ان الحالة الامنية تشكل عقبة كبيرة في طريق التنمية، وهي قضية لم يكن العراقيون وحدهم المسؤولين عنها، انما هي قضية المجتمع الدولي بشكل عام ودول الجوار على وجه

خاص، اذ ما زال العراق يتعرض لهجمات تعيق وبشكل واضح عملية اعادة الاعمار والبناء فيه، ومن هنا فان دول الجوار مدعوة للقيام بدور ريادي في اعاقة دخول المتسللين منها الى العراق.

تنتهج حكومة العراق في مرحلتها الحالية والمقبلة سياسات جديدة تتمثل في ادماج افراد واطياف الشعب العراقي كافة في الحياة العامة دونما تمييز بسبب ((الدين او الانتماء القومي او الطائفي)) وان للجميع الحق بالتمتع بالحقوق والحريات المقررة بموجب القانون بالاضافة الى تكريس مبدأ المساواة في الكرامة والعدل.

ويشهد العراق اليوم مرحلة تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لكل شرائح المجتمع العراقي دونما تمييز ويشمل ذلك تعزيز حقوق الاقليات، وضمان تمتعها بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسماح لها بالمشاركة الفاعلة في اعادة اعمار العراق والاندماج الكامل مع اغلبية شعب العراق في تشكيل هيئات ومؤسسات الدولة، والمساهمة في صياغة الدستور الذي نتطلع جميعاً لاقراره من قبل الجمعية الوطنية التي انتخبت في ٣٠/كانون الثاني الماضي.

ورغم الجهود المخلصة التي نبذلها حكومة وشعباً لوضع حد لاي انتهاك لحقوق الانسان العراقي. الا انه تحصل بين حين واخر بعض التجاوزات وحالما يتم تشخيصها ستعالج بكل شفافية وتتخذ الاجراءات الرادعة بحق مسببيها. وقد ولت الى غير رجعة اساليب العهد الصدامي الاجرامي بارتكاب ابشع الانتهاكات والجرائم بحق الانسان العراقي والتستر عليها.

ولقد قامت وزارة حقوق الانسان بجهود مشكورة في تشخيص اية تجاوزات وانتهاكات بحق اي عراقي والاعلان عنها ومطالبة السلطات التنفيذية بمعاقبة من يجرأ على ارتكابها.

يتطلع العراق اليوم الى دعم ومساندة الاسرة الدولية في اعادة اعمار العراق على مختلف الاصعدة من اجل ترسيخ المنهج الجديد الذي تتبناه حكومة العراق في تكريس مبادىء حقوق الانسان للجميع وارساء الديمقراطية وتؤمن بان العنصرية والتمييز العنصري تعدان جريمة بحق الانسانية، وانكاراً لحقوق الانسان وان ازالتهما ونبذهما في عموم ارجاء العالم يعد شرطاً اساسياً مجتمعاً دولياً متوازناً يسوده الامن الدائم والسلام العادل.

وفي الختام بأسم الانسانية ادعو الى عودة سريعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كافة من خلال هيئتكم الموقرة لمساعدة الشعب العراقي من اجل ان ينعم جميع ابناءه بألامن في ظل مجتمع يحترم حقوق الانسان.

وشكراً

والسلام عليكم.